

## غنيم: كارثة في غزة العام المقبل.. و97% من مياهها غير صالحة للاستخدام الآدمي



08 يونيو 2019 - 08:22

توقع مازن غنيم رئيس سلطة المياه برام الله، أن يواجه قطاع غزة، كارثة بيئية العام القادم، موضحاً أنه سيصبح منطقة غير صالحة للحياة.

وعزا غنيم ذلك إلى "تلوث الخزان الجوفي للمياه حسب التقارير الدولية"، مبيناً أن "97% من مياه الخزان الجوفي في القطاع غير صالحة للاستخدام الآدمي، بسبب تسرب مياه البحر إليها وكذلك مياه الصرف الصحي"، إلى نص الحوار:

□ ماذا يعني أن 97% من المياه في قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي؟

- المياه أزمة كبيرة في فلسطين عموماً، وقطاع غزة خصوصاً، ومن المتوقع أن تواجه كارثة بيئية عام 2020، إذ سيصبح القطاع منطقة غير صالحة للحياة، بسبب تلوث الخزان الجوفي للمياه حسب التقارير الدولية. و97% من مياه الخزان الجوفي في القطاع غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تسرب مياه البحر إليها وكذلك مياه الصرف الصحي، وبالتالي ستكون هناك أبعاد إقليمية، وسنبدأ بالبحث عن مكان لمليونى لاجئ في هذه الحالة إذا لم تتخذ الإجراءات والانتهاه من محطة التحلية المركزية في غزة، باعتبارها الخيار الاستراتيجي لتوفير استدامة مائية بالقطاع وهو مشروع نعمل عليه منذ أربع سنوات.

وبالفعل بدأنا في تنفيذ خطة لمواجهة هذه الكارثة، حيث تم افتتاح محطة لمياه الصرف الصحي العام الماضي شمال القطاع، وسيتم افتتاح المحطة الثانية بداية العام القادم، وبالتالي سيتم تسرب المياه إلى الخزان أو بحر غزة، الذي أصبح ملوثاً بالكامل وتبعث منه الروائح الكريهة، كما تتضمن الخطة 3 محطات تحلية صغيرة الحجم تعطي في مجموعه 13 مليون متر مكعب بالإضافة إلى 10 ملايين متر مكعب يتم شراؤهم من الجانب الإسرائيلي وهذه الكميات ستوفر الحد الأدنى المطلوب خلال الفترة القادمة لكن الحل الدائم يكمن في إنشاء محطة التحلية المركزية بقدرة 55 مليون متر مكعب

□ ما احتياجاتكم لدعم الأمن المائي في فلسطين؟

- قضية المياه في فلسطين سياسية من الدرجة الأولى، لكونها أحد الملفات الخمسة للحل الدائم في المفاوضات النهائية، ولابد من ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف ممارساته من سرقة وتلوث للمياه العربية عامة وفي فلسطين، كما نطالب بدعم القطاع الصحي في فلسطين لما يتعرض من انتهاكات تعسفية من قبل «الاحتلال» الإسرائيلي، وكذلك دعم محطة تحلية المياه المركزية في قطاع غزة، باعتبار المحطة تنقذ حياة أكثر من مليونى إنسان في القطاع.

ونطالب أيضا دول العالم بالإيفاء بالتزاماتها المالية التي قررت في مؤتمر بروكسل الماضي لتشغيل المحطة في السرعة الممكنة، والتي ستنتج 55 مليون متر مكعب سنويا كمرحلة أولى حتى عام 2021، وستتم توسعتها مستقبلا كمرحلة ثانية لتنتج حوالي 110 ملايين متر مكعب سنويا، للحد من وقف استنزاف الخزان الجوفي، والتخفيف من التدهور البيئي لمياه البحر، وتوفير آلاف فرص العمل، مما سيسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية اليومية لأهالي قطاع غزة.

□ ما طبيعة التعاون في المجال المائي بين مصر وفلسطين؟

- اجتمعت مؤخرا مع محمد عبدالعاطي، وزير الموارد المائية والري، وناقشنا كافة القضايا الخاصة بالمياه والصرف الصحي، خاصة فيما يتعلق بموضوع الحصاد المائي، والقضايا التي قطعت الشقيقة مصر شوطا كبيرا فيها من نجاحات، بالإضافة للمشاريع التي طورتها مصر والمتعلقة بمراقبة الآبار والتحكم بضغط المياه فيها، وبحثنا سبل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في قطاع المياه، بين الجانبين كما ناقشنا وضع المياه في البلدين وسبل الاستفادة من التجربة المصرية في المشاريع الاستراتيجية، وعكسها على التجربة الفلسطينية.

□ ما خطتكم لتحسين الوضع المائي الفلسطيني؟

- رغم أنه لن يكون هنا حل سحري في وجود الاحتلال الإسرائيلي إلا أننا نطالب بوضع خطة وآلية واضحة للعمل على تعزيز التعاون العربي المشترك، وإيجاد المشاريع التي تخدم كافة الدول العربية، من خلال الدعم الذي يقدم للمنطقة بحيث يكون له مردود على قطاع المياه بشكل عام، والحكومة الفلسطينية تهدف إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في الوطن، من خلال عملها مع الشركاء كافة، إلى تطوير هذا المرفق وتحسينه وفق خطط استراتيجية شاملة.

□ وما الملفات التي تناولتها في اجتماعك مع أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية؟

- تطرق اللقاء إلى رؤية وأهداف تأسيس شبكة خبراء المياه العربية "تحت الاحتلال"، التي تأتي تنفيذا لتوصيات مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال، ولقرار المجلس الوزاري العربي للمياه الخاصة بممارسات الاحتلال في سرقة المياه العربية في فلسطين والجنوب اللبناني والجزيرة السورية المحتل، وضرورة تفعيلها في ظل تزايد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية المائية، واستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لارتباطها بخطط إسرائيل التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية.

وطالبت الأمين العام بتقديم كافة الدعم اللازم للشبكة لتكون فاعلة في تحقيق رؤيتها، والتي تطالب بالحقوق المائية للشعوب العربية تحت الاحتلال، استنادا إلى القوانين والمعاهدات الدولية.